

Distr.: General
9 May 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 8 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في غياب أي تدابير للمساءلة أو الحماية، لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتجراً على مواصلة انتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وخروقاتها الجسيمة للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويؤدي هذا الإفلات من العقاب مع الأسف إلى المزيد من الوفيات بين المدنيين، والمزيد من الدمار والمزيد من الاستعمار حتى في الأيام القليلة التي انقضت منذ رسالتي الأخيرة إليكم.

وفي 4 أيار/مايو، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ثلاثة شبان فلسطينيين آخرين في غارة عسكرية على البلدة القديمة في نابلس. واستهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي الشبان الثلاثة، وهم معاذ مصري وإبراهيم جبر وحسن قطناني، وأعدمتهم. وشوّهت وجوه اثنين من الضحايا تماماً بسبب شدة إصاباتهما الناجمة عن الطريقة التي أعدما بها.

وفي 4 أيار/مايو أيضاً، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية امرأة فلسطينية، هي إيمان زياد عودة، البالغة من العمر 26 عاماً، في بلدة حوارة، التي لا يزال الجنود والمستوطنون الإسرائيليون يرهبون سكانها في أعقاب هجمات الحرق العمد الأخيرة التي طالت عشرات المنازل والمركبات والاعتداءات العنيفة على المدنيين الفلسطينيين. وتوفيت إيمان بعد أن أصيبت برصاص إسرائيلي مباشر في صدرها. وأعقب مقتلها، في 6 أيار/مايو، ارتكاب قوات الاحتلال الإسرائيلية إعداماً آخر خارج نطاق القضاء، حيث قتلت شابين فلسطينيين آخرين هما حمزة خريوش، البالغ من العمر 22 عاماً، وسامر الشافعي، البالغ من العمر 22 عاماً. واستهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية كلا الشابين في غارة عسكرية على مدينة طولكرم.



وبعمليات القتل هذه، يرتفع العدد الإجمالي للأشخاص الذين قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون منذ مطلع العام 2023 إلى 110 فلسطينيين، من بينهم 20 طفلاً وامرأتان. ويستمر أيضاً عدد الإصابات بين الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين بالارتفاع يوميا نتيجة للغارات العسكرية الإسرائيلية وهجمات المستوطنين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك في الفترة الأخيرة في رام الله، ونابلس، وأريحا، وبيت ريماء، والنبي صالح وفي غيرها من البلدات والقرى التي يتصاعد فيها عنف المستوطنين الإسرائيليين الذين يرهبون المدنيين الفلسطينيين ويخربون الممتلكات ويدمرونها.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين، بما في ذلك عصابات وميليشيات الشباب، مثل ما يسمى "شباب التلال"، المعروفين بما يمارسونه من تخويف وعنف وإرهاب ضد الفلسطينيين، يُدمجون الآن رسمياً في جيش الاحتلال، مما يزيد من صفاقة سلوكهم القاسي والخارج عن القانون ضد شعبنا المحاصر ويهدد بالخطر حياة أفرادهم وسبل عيشهم ووجودهم ذاته في أرضهم.

ونحن نكرر من ثم دعواتنا للمساءلة عن جميع هذه الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني ودعواتنا لتوفير الحماية لشعبنا، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ما دام هذا الاحتلال الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية واضطهاد الشعب الفلسطيني مستمرين.

وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضاً أن نوجه الانتباه مرة أخرى إلى أنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تتواصل دون هوادة. وفي 7 أيار/مايو، نشرت الحكومة الإسرائيلية بصفاقة مناقصات لبناء ما لا يقل عن 248 وحدة جديدة في المستوطنات غير القانونية، في خرق خطير للقانون الدولي وفي انتهاك لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أدان فيه المجلس بشكل قاطع جميع الأنشطة الاستيطانية ودعا إلى وقفها بالكامل وإلى عكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان، وبازدراء تام لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه 2004، التي أكدت فيها المحكمة عدم مشروعية هذه السياسات والتدابير والضرورة الملحة لوقفها.

ومن الواضح أن إسرائيل لا تتردد في الاستخفاف بالقانون الدولي ودعوات المجتمع الدولي بالإجماع لوقف هذه الأعمال غير القانونية، ومن الواضح أن انعدام المساءلة يشجع على إفلاتها من العقاب. وعلاوة على ذلك، تؤكد انتهاكاتها الصارخة والمنهجية سوء نيتها الدائمة في المفاوضات وعدم احترامها لأي اتفاقات أو التزامات يتم التوصل إليها، وهي اتفاقات والتزامات يجري عادة التراجع عنها فوراً وتنتهك بشكل صارخ، على نحو ما شهدته الفترة الأخيرة التي أعقبت الاجتماعات التي عقدت في العقبة وشرم الشيخ.

وبطبيعة الحال، تواصل إسرائيل، بالإضافة إلى توسيعها للمستوطنات وارتباط مباشر معه، هدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم وبناهم التحتية، في إطار حملتها الطويلة والمنهجية للتدمير، ونزع الملكية والتشريد ضد الشعب الفلسطيني، على غرار ما دأبت عليه منذ أكثر من 75 عاماً.

وفي هذه الفترة الأخيرة، هدمت إسرائيل المزيد من منازل الفلسطينيين ومدارسهم وهياكل سبل العيش التي يملكونها، بما في ذلك منشآت تجارية وزراعية. وفي 7 أيار/مايو، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مدرسة يمولها الاتحاد الأوروبي في قرية جبة الذيب، شرق بيت لحم، منتهكة بذلك الحق في التعليم لـ 40 طفلاً يرتادون المدرسة وأوقعت صدمة بهؤلاء الأطفال الذين فقدوا الآن المدرسة حيث كانوا يتعلمون ويلعبون ويتواصلون مع معلمهم وزملاء الدراسة فيما كان يفترض أن يكون مكاناً آمناً ومحمياً.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل سبق أن هدمت هذه المدرسة نفسها في عام 2017، وأعيد بناء المدرسة في وقت لاحق، تماماً مثلما يعيد المجتمع المحلي والمتضامنون معه بناءها الآن، مصرين على حق الأطفال الفلسطينيين في التعليم ورافضين لهذه الجرائم التي يرتكبها المحتل، الذي ليس له أي حقوق سيادية على الإطلاق في أرضنا. وفي الوقت الراهن، تهدد قوات الاحتلال الإسرائيلية بهدم ما لا يقل عن 58 مدرسة يستفيد منها 6 500 من الأطفال الفلسطينيين بعذر عدم وجود رخص البناء التي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها من السلطة القائمة بالاحتلال، مما يؤكد الطابع والسلوك غير القانونيين لهذا الاحتلال الذي ينتهك بشكل منهجي التزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

ونحن ندعو إلى إيلاء اهتمام عاجل لأزمة الحماية المستمرة هذه التي يعاني منها الأطفال الفلسطينيون وشعبنا ككل في ظل هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري المقترن به. ولا يؤدي الاستمرار في عدم محاسبة إسرائيل إلا إلى تعزيز البيئة المتساهلة التي تمكّن من ارتكاب هذه الجرائم التي تتصاعد يوماً بعد يوم، مما يسبب المزيد من المعاناة والمشقة، ويسمح بترسيخ الاحتلال، بما في ذلك من خلال أعمال الضم السافرة، ويضعاف هذا الظلم البالغ.

وقد حان الوقت لتشريع تدابير مساءلة فيما يتعلق بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تمشياً مع القانون الدولي. ولا يمكن أن يستمر المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، في الصمت إزاء رفض إسرائيل الصارخ لسيادة القانون ودوسها المعايير المعتمدة دولياً فيما يتعلق بالتوصل إلى حل عادل، على النحو المكرس في قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. فهذه الأعمال غير القانونية تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وتنتهك الحظر الذي يفرضه الميثاق على الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وتدمر حل الدولتين، مما يحتم على جميع الدول والمنظمات أن تتصرف، وفي طليعتها الأمم المتحدة، استناداً إلى مسؤوليتها الدائمة عن قضية فلسطين إلى أن تحل بشكل عادل من جميع الجوانب، وهي مسؤولية لا تزال ملحة أكثر من أي وقت مضى بعد 75 عاماً من النكبة.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 787 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 2 أيار/مايو 2023 (A/ES-10/935-S/2023/310)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم